

Distr.: General
14 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الخامسة

البند ١١٥ (هـ) من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وتعيينات أخرى

تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

مذكرة من الأمين العام

١ - على النحو المبين في الوثيقة A/66/105 المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، سيكون على الجمعية العامة، في دورتها الحالية، أن تعين عضوين جديدين، ليسا من رعايا دولة واحدة، على أساس التمثيل الجغرافي العادل، والمؤهلات الشخصية والخبرة، لملء الشاغرين اللذين سينشآن في عضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات^(١)، تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢ - وقد رشحت حكومة كل من المرشحين التالي أسماءهما للتعيين أو لإعادة التعيين:

السيد ج. كريستوفر ميم (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد جون ف. س. موانغا (أوغندا)

٣ - وترد في ما يلي السيرة الذاتية لكل من المرشحين (انظر المرفق).

(١) تمتد فترة العضوية لثلاث سنوات، ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء لفترة ثانية وأخيرة مدتها ثلاث سنوات.



المرفق

السيرتان الذاتيتان للمرشحين

ج. كريستوفر ميم (الولايات المتحدة الأمريكية)

الخبرة المهنية

المدير الإداري لقسم المسائل الاستراتيجية، مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة، من عام ٢٠٠٤ - حتى الآن - يتولى الإشراف على تصميم وإعداد وإصدار أكثر من ٥٠ من التقارير والشهادات الصادرة عن مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة سنوياً عن مواضيع متنوعة منها الحوكمة، والتعاون، والتحويلات في القطاع العام، والتخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء، والميزنة العامة، وإدارة رأس المال البشري، والمسائل الحكومية الدولية، والسياسة التنظيمية، وسياسات الضرائب الاتحادية وإدارتها. ويضم قسم المسائل الاستراتيجية موظفين يتميزون بتنوعهم وتعدد اختصاصاتهم ويناhez عددهم ١٧٠ موظفاً في أربعة مواقع هي واشنطن العاصمة وأتلانتا وبوسطن وسان فرانسيسكو. وقد أسفر عمل قسم المسائل الاستراتيجية عن وفورات موثقة تقدر بعدة مليارات من الدولارات ومئات النتائج غير المالية. ومن أبرز الجهود ذات الصلة:

- يتولى الإشراف على برنامج "المخاطر الشديدة" التابع لمكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة الذي يحدد البرامج والعمليات الاتحادية التي تتعرض لأكثر قدر من مخاطر التبديد والغش وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة وتؤثر بها، ويقوم بتقييم ورصد الإجراءات التي يتعين اتخاذها لمعالجة تلك المخاطر.
- أشرف على عمليات الرصد والتقييم والرقابة الداخلية المتعلقة بتنفيذ القانون الأمريكي للالتعاش وإعادة الاستثمار، الذي تضمن إنفاق أكثر من ٢٥٠ مليار دولار توزعت على جميع الولايات والإدارات المحلية. وشارك في الجهود التي بذلها مكتب مساءلة الحكومة عدة مئات من الموظفين في ١٧ ولاية عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠، مما أدى على الفور إلى تحسين الأداء وتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين الإبلاغ.

شملت الخبرة في مجال الرقابة والمراجعة على الصعيد الدولي ما يلي:

- ممثل مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة في الفريق الفرعي المنبثق عن فرقة العمل العالمية المعنية بالأزمة المالية لدى المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة

الحسابات والذي تولى بحث سبل إسهام مؤسسات المراجعة في كفالة ملائمة الإجراءات الحكومية المتخذة في أثناء الأزمات المالية المقبلة وفي أعقابها مباشرة، من ٢٠١٠ - حتى الآن.

- عضو وفد الولايات المتحدة إلى المؤتمر الدولي التاسع عشر للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ٢٠٠٧ في مدينة مكسيكو، المكسيك. المحرر الرئيسي للاتفاقات المبرمة والتوصيات الملحق بها حول "نظم تقييم الأداء على أساس المؤشرات الرئيسية" والمفاوض عن الولايات المتحدة بشأنها.

مدير قسم المسائل الاستراتيجية في مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة، ١٩٩٧ - ٢٠٠٤ - أشرف على عمل مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة بشأن الإدارة الموجهة نحو تحقيق النتائج - بما في ذلك تنفيذ القانون المتعلق بأداء الحكومة ونتائجها لعام ١٩٩٣ - والإدارة الاستراتيجية لرأس المال البشري، والتحول التنظيمي، والمسائل المتصلة بالإدارة العامة والحكومة. ومثل مراراً للإدلاء بشهادته في جلسات استماع الكونغرس حول الإدارة العامة والحكومة، وهو المحرر التنفيذي الرئيسي للكثير من التقارير المقدمة إلى الكونغرس.

شملت الخبرة في مجال الرقابة والمراجعة على الصعيد الدولي ما يلي:

- عضو وفد الولايات المتحدة لدى المؤتمر الدولي السابع عشر للمؤسسات العليا للمراجعة الذي عقد عام ٢٠٠١ في سيول، كوريا الجنوبية. المحرر الرئيسي للاتفاقات المبرمة والتوصيات الملحق بها حول "إسهامات المؤسسات العليا للمراجعة في الإصلاحات الإدارية والحكومية" والمفاوض عن الولايات المتحدة بشأنها.

شغل مناصب إدارية ووظائف في مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة، ١٩٨٣-١٩٩٧ - تولى إعداد الكثير من تقارير وشهادات الشهود الموفدين من مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة إلى جلسات استماع الكونغرس بشأن الإدارة الاتحادية، وقانون أداء الحكومة ونتائجها، والتعداد الذي يجري كل عشر سنوات، والحكومة المحلية لمقاطعة كولومبيا الاتحادية. محرر رئيسي لأبرز تقارير مكتب مساءلة الحكومة، ومنها: *Executive Guide: Effectively Implementing the Government Performance and Results Act, 1996, and The Government Performance and Results Act: 1997 Governmentwide Implementation Will*. Be Uneven, 1997.

الأنشطة المهنية الأخرى

زميل في الأكاديمية الوطنية للإدارة العامة، ٢٠٠١ - حتى الآن. رئيس مجلس إدارة الأكاديمية الوطنية للإدارة العامة، ٢٠٠٨-٢٠١٠؛ عضو في مجلس الإدارة ٢٠٠٥-٢٠١١؛ رئيس فريق مشروع "Achieving Green and Health Homes and Communities in America: A Report Following the National Dialogue on Green and Healthy Homes"، آذار/مارس ٢٠١١؛ رئيس مؤتمر، الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٧؛ رئيس فريق، الاتحاد المعني بالأداء، ١٩٩٩-١٩٩٧.

محاضر مساعد، معهد السياسات العامة في جامعة ماريلاند. تولى تدريس مادة إدارة الأداء لطلاب الدراسات العليا، ٢٠١١.

خبير متخصص في مراجعة الأداء والحوكمة وإدارة الأداء لدى البنك الدولي في أعماله المنفذة في الاتحاد الروسي، موسكو، آذار/مارس ٢٠١١.

عضو مجلس إدارة مجلة *The Public Manager*، ٢٠١٠ - حتى الآن، وعضو هيئة التحرير، ٢٠١١ - حتى الآن.

شارك مراراً بصفته متكلماً في مؤتمرات وطنية عن مراجعة الأداء وإدارة المخاطر والحوكمة والإدارة القائمة على النتائج، وأجرت معه وسائط الإعلام المكتوبة والإلكترونية مقابلات عديدة عن تلك المسائل ومسائل أخرى ذات صلة.

محاضر زائر لطلاب الدراسات العليا والخريجين في الإدارة العامة بجامعة مختلفة، منها كلية ماكسويل في جامعة سيراكيوز.

المنشورات غير الصادرة عن مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة

"Virtual Reorganization: Results Mapping and Collaboration", *The Public Manager*, Summer 2011.

"Commentary on *The Obama Administration and PBB: Building on the Legacy of Federal Performance-Informed Budgeting?* By Prof. Phil Joyce", *Public Administration Review*, vol.71, No. 3, May/June 2011.

“Expanded Visions and Tool Kits for Today’s Growing Governance Challenges, A Review of *Strategic Public Management: Best Practices from Government and Nonprofit Organizations*, edited by Howard R. Balanoff and Warren Master”, *The Public Manager*, Spring 2011.

“Conversations with Leaders” transcribed interview in *The Business of Government*, The IBM Center for the Business of Government, Fall/Winter 2008.

“Theory to Practice Commentary on Fernandez and Rainey: Managing Successful Organizational Change in the Public Sector: An Agenda for Research and Practice”, *Public Administration Review (web version)*, March/April 2006.

“Beyond Plans, Promises, and Good Intentions: Instilling Results-Oriented Management in Federal Agencies”, in *Meeting the Challenges of Performance-Oriented Government* edited by Kathryn Newcomer et. al., The American Society for Public Administration/Center for Accountability and Performance, 2002.

“Implementing GPRA: Progress and Challenges”, in *Quicker, Better, Cheaper*, edited by Dall W. Forsythe, Rockefeller Institute Press, 2001.

“Getting Ready for Performance Reporting”, *The Public Manager*, Fall, 1999.

“Improving the Usefulness of Annual Performance Plans”, *The Public Manager*, Fall 1998.

“Next Steps to Implementing the Results Act”, *The Public Manager*, Fall 1997.

“GPRA and the New Dialogue”, *The Public Manager*, Winter 1995-96.

“The Government Performance and Results Act: A Framework for Results-Oriented Management”, *OPM Message to the SES*, August 1994.

“The Decennial Census: An Agenda for Change”, *Journal of Government Information*, vol. 21, No. 1, 1994.

المسار التعليمي

إجازة من جامعة جورج تاون، ١٩٨١ (تخصص النظريات السياسية) مع مرتبة الشرف.
جامعة فرجينيا، طالب زميل في الدراسات العليا بمؤسسة توماس جفرسون في النظرية السياسية، ١٩٨١-١٩٨٣.

الجوائز التقديرية

جائزة استحقاق الامتياز لعام ٢٠٠٧ التي يمنحها مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة بالاشتراك مع فرع المنظمة المعنية بمشاركة السود في الإدارة التابع لسلح المهندسين في الولايات المتحدة.

جائزة هاري هاتري للممارسة المتميزة في قياس الأداء، مركز المساءلة والأداء، الجمعية الأمريكية للإدارة العامة، آذار/مارس ٢٠٠٣.

جائزة إلمر ب. ستاتز والجمعية الأمريكية للإدارة العامة، الفرع الوطني لمنطقة العاصمة، ١٩٩٨.

جائزة ألفا وغانار ميردل للخدمة الحكومية والرابطة الأمريكية للتقييم ١٩٩٨.

جائزة آرثر س. فلمنغ، ١٩٩٤.

جوائز عديدة وشهادات تقديرية من مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة.

جون ف. س. موانغا (أوغندا)

المؤهلات المهنية: زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، المملكة المتحدة

عضو معهد المحاسبين العموميين القانونيين في أوغندا

المؤهلات العلمية: شهادة ماجستير في العلوم - تخصص محاسبة. جامعة غلامورغان (ويلز - المملكة المتحدة)

المركز الحالي: المراجع العام للحسابات في أوغندا

الخبرات الرئيسية

تخرج محاسباً قانونياً معتمداً في بريطانيا العظمى، والتحق بمكتب لندن التابع لشركة كوبرز آند ليراند (المعروفة حالياً باسم برايس واتر هاوس كوبرز) في شباط/فبراير ١٩٨٠. اكتسب خبرة دولية وإقليمية واسعة من عمله مع الشركة (كوبرز آند ليراند) لمدة عامين ونصف العام في مكتب لندن، ثم لمدة سبعة أعوام في مكتب الشركة في زامبيا، ثم بعد ذلك لمدة ثلاثة أعوام في مكتبها في ليلونغوي (ملاوي). أصبح شريكاً في شركة كوبرز آند ليراند (من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٤) أثناء عمله في زامبيا وملاوي. وكانت مهامه الرئيسية تتمثل في توفير التوجيه الفني في مجال مراجعة أعمال سكرتارية الشركة وشؤون الضرائب في شركات القطاع العام والخاص على حد سواء. وكانت تلك الشركات تشمل مؤسسات مالية، ومزارع كبيرة، ومنظمات شبه حكومية، وشركات متعددة الجنسية، وصناعات تحويلية محلية، وشركات خدمات. وشملت مسؤولياته كفاءة الحفاظ على المهارات المهنية والفنية والإدارية لدى كبار الموظفين، ووضع معايير مناسبة للعمل المهني. وعقب عودته إلى أوغندا عام ١٩٩٤، وإسناد مهمة استشارية إليه في مشروع من مشاريع البنك الدولي، وارتباطه بوزارة الخزانة (حكومة أوغندا)، اتسعت خبرته لتشمل النظم والمهارات المحاسبية المتصلة بالحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي. وكخبير استشاري في مشروع البنك الدولي منذ عام ١٩٩٤، تولى مناصب رئيسية في الحكومة، وترأس حافظة مديرية الحسابات، كما مثل أوغندا على الصعيد الدولي، كمحاسب عام، عمل مراجعاً عاماً للحسابات في جمهورية أوغندا في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، عمل نائباً لرئيس أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها. وعُيِّن من جديد مراجعاً عاماً للحسابات في أوغندا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ ولا يزال يشغل هذا المنصب حتى الآن.

عمل عضواً في العديد من اللجان ولا سيما في لجنة الميزانية والمالية في المحكمة الجنائية الدولية التي تتخذ من لاهاي مقراً لها (من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦) ومعهد المحاسبين العموميين القانونيين في أوغندا. عضو حالياً في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المستقلة للمراجعة المؤلفة من فريق من الخبراء يقدمون الخدمات الاستشارية إلى الجمعية العامة. عضو حالياً كذلك في '١' الفريق الاستشاري المتعدد الأطراف للمراجعة التابع للبنك الدولي، '٢' لجنة القطاع العام التابعة لرابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين (المملكة المتحدة)، '٣' نائب رئيس منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية.

المسار المهني

كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ - أيار/مايو ٢٠٠٦: المراجع العام للحسابات، ومن تموز/يوليه ٢٠٠٧ حتى الآن مكتب المراجع العام للحسابات، أوغندا

تمثلت مسؤولياته الرئيسية، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بصفته المراجع العام لحسابات جمهورية أوغندا، في التنفيذ الفعال لأحكام المادة ١٦٣ من الدستور التي تقضي بأن يقوم المراجع العام للحسابات بمراجعة الحسابات العامة لأوغندا ولجميع مؤسسات الدولة بما فيها المحاكم، وإدارات الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي، والجامعات، والمؤسسات العامة، والهيئات المنشأة بموجب قانون صادر عن البرلمان. والمراجع العام للحسابات منصب دستوري يتولى رئيس أوغندا تعيين شاغليه بموافقة البرلمان.

تموز/يوليه ٢٠٠٦ - حزيران/يونيه ٢٠٠٧: نائب الرئيس، أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية

عمل، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نائباً لرئيس أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية التي تتخذ من البنك الدولي في واشنطن العاصمة مقراً لها. وتتولى الأمانة مسؤولية دعم إطار قياس الأداء العام الذي وضعه اتحاد من المانحين يضم البنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، والأمانة الحكومية للشؤون الاقتصادية في سويسرا، ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وصندوق النقد الدولي، والشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠:

مستشار للمراجعة الداخلية للحسابات؛
محاسب عام مفوض/موظف حسابات في
وزارة الخزانة؛

محاسب عام مديرا للحسابات، وزارة
المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

عمل، منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، مستشار المراجعة الداخلية للحسابات في المشروع الحكومي للإدارة الاقتصادية والمالية لدى وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، في إطار القرض المقدم من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي رقم 2418-UG. وتولى مسؤولية إنشاء الإدارة الحكومية للمراجعة الداخلية للحسابات، وهو ما تضمن تحديد الاختصاصات ورسم هيكل الموظفين وتوصيفات الوظائف، ثم إجراء المقابلات مع الموظفين وتنسيبهم في نهاية المطاف. كما قام بإعداد مخطط عام لدليل المراجعة الداخلية للحسابات.

واعتباراً من آذار/مارس ١٩٩٦ (في إطار مشروع البنك الدولي أيضاً)، كُلف من جديد بمهام مفوض/موظف حسابات في وزارة الخزانة، تحت الرئاسة المباشرة للأمين الدائم/وزير الخزانة. وتمثلت المهام التي تولاهها في كفالة الإدارة والمراقبة الملائمة لمالية أوغندا ومدى امتثالها للدستور ولقانون المالية العامة.

واعتباراً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (أيضاً في إطار مشروع البنك الدولي)، أسندت إليه مجدداً مهام مدير الحسابات في الوزارة التي أعيد تشكيلها وقام بتمثيل أوغندا بصفته المراجع العام للحسابات على الصعيد الدولي. وتضم مديرية الحسابات إدارات المراجعة الداخلية للحسابات، وهيئة التفتيش على الخزانة، ومكتب الحسابات في وزارة الخزانة.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ - آب/أغسطس ١٩٩٤: مستشار إداري (مراجعة الحسابات)/شريك، شركة كوبرز
آند ليراند، لوساكا

قدم التوجيه الفني اللازم لعمليات مراجعة الحسابات التي شملت شركاء منهم سكك حديد زامبيا، والجمعية الوطنية للبناء في زامبيا، والمصرف التجاري الأفريقي المحدود المسؤولية، والمصرف التجاري الوطني في زامبيا، ومؤسسة شيبوت للحوم المحدودة المسؤولية. وكان إجمالي العائدات السنوية لسكك حديد زامبيا يزيد على ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حسب آخر بياناتها المالية، بينما تتجاوز أصولها الثابتة ٢٦ مليون دولار (دولار الولايات المتحدة = ٧٠٠ كواشا زامبية). ومن بين المنظمات التي تتلقى مساعدات

من جهات أجنبية/مانحين التي راجع حساباتها اتحاد أرباب العمل في زامبيا، وكنيسة زامبيا المتحدة، ومشاريع مختلفة ترعاها جامعة زامبيا.

حزيران/يونيه ١٩٩٠ - تموز/يوليه ١٩٩٣: شريك مقيم، شركة كوبرز آند ليبيراند، ليلونغوي

التوجيه الفني

قدم التوجيه الفني في مجال مراجعة الحسابات وسكرتارية الشركات وشؤون الضرائب في الشركات. وكان من بين الزبائن الكبار الذين تعامل معهم شركة الاستثمار والتجارة والإدارة (I.T.M.) التي يزيد حجم تعاملاتها على ٥٤ مليون كواشا ملاوية، وهيئة المياه في ليلونغوي (وهي مرفق عام تربو أصوله على ١٨٧ مليون كواشا ملاوية)، وشركة مالتراكو المحدودة المسؤولية (وهي فرع من فروع شركة I.T.M. وتعمل في توزيع معدات الحفر والشاحنات الثقيلة)، وشركة WJ&RL Gulliver التي تعمل في شق الطرق وتشديد المباني. (٧ كواشا ملاوية = دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٣).

الضرائب

شمل عمله في المجال الضريبي استعراض حسابات الضرائب على الدخل وعائداتها التي يتم إعدادها نيابة عن الزبائن ومراسلة إدارة الضرائب للحصول على التقديرات المعتمدة؛ وكذلك تقديم معلومات مستكملة ونصائح وتوجيهات للزبائن والموظفين على حد سواء بشأن التطورات والتغيرات في تشريعات الضرائب.

حارس قضائي

عمل حارساً قضائياً ومديراً لعائدات ثمان من مزارع التبغ الكبيرة.

الإدارة

تولى مسائل إدارة شؤون الموظفين في الوقت الذي كان يدير فيه مكتب ليلونغوي. تولى استقدام الموظفين التقنيين والفنيين من المستوى والدرجة المطلوبين لتقديم الخدمات لحافضة زبائن الشركة بأكثر الأساليب فعالية ولتحقيق أعلى المعايير المهنية والحفاظ عليها. وكانت مقارنة الوقت الفعلي الذي يقضيه الموظفون في وظائفهم بالوقت المحدد في الميزانيات عاملاً رئيسياً في رصد التكاليف، وفي التفاوض مع الزبائن والاتفاق معهم على الأتعاب في التحليل النهائي.

التدريب

كان تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم سمة دائمة، حيث إن الإسهام الفني في الوقت الأنسب يعزز كفاءة المنتج النهائي وجودته. وقد كان التدريب في موقع العمل (التدريب الميداني) أثناء إجراء مراجعة الحسابات أو إنجاز تكليف بعمل، والاستعراض النهائي للعمل عند اكتماله، يكفل مراقبة الموظفين وتدريبهم بصورة دائمة ومناسبة في آن واحد. وشارك أثناء دورات التدريب الداخلي التي كان يجري تنظيمها بالاشتراك مع مكتب الشركة في بلاتنير وعرض فيها مواضيع مختلفة، وساعد الموظفين على تنمية مهاراتهم في مجالات مراجعة الحسابات والمحاسبة والاتصال، ولا سيما من خلال دراسات الحالات الفردية وتمارين المحاكاة.

واعتمد ترتيبات أبسط وأقل رسمية مع فرادى الموظفين أثناء توجيههم في ما يتعلق بأسئلة وتقنيات الامتحانات السابقة.

حزيران/يونيه ١٩٨٩ - حزيران/يونيه ١٩٩٠: شريك (مراجعة الحسابات)، شركة كوبرز آند ليراند، لوساكا

مكتب يضم تسعة شركاء تم تقسيمه إلى إدارات تعنى بمراجعة الحسابات، والضرائب، والاستشارات الإدارية، والتصفيات، والمحاسبة، وأعمال سكرتارية الشركات. شملت مهامه الأساسية، بصفته واحداً من الشركاء في مراجعة الحسابات، توفير التوجيه التقني في مجال مراجعة الحسابات والحفاظ على المعايير المهنية.

وشارك بكثافة، بصفته عضواً في اللجنة الفنية الوطنية لمراجعة الحسابات في الشركة، في إصدار المبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات والمحاسبة وفي تنظيم الدورات التدريبية الداخلية والمشاركة فيها.

أيار/مايو ١٩٨٧ - حزيران/يونيه ١٩٨٩: شريك، مكتب شركة كوبرز آند ليراند، كيتوي، زامبيا

شمل العمل الذي اضطلع به، بصفته شريكاً مهنيّاً عاماً، مراجعة الحسابات، والضرائب، وأعمال سكرتارية الشركات، وإسداء المشورة العامة في مجال الأعمال التجارية. وتضمنت مسؤولياته توسيع دور إدارة المحاسبة والسكرتارية في الشركة ليشمل الخدمات المالية الواسعة، وتغيير اسم الإدارة ليصبح مجموعة خدمات الأعمال التجارية.

آب/أغسطس ١٩٨٣ - أيار/مايو ١٩٨٧: كبير مراجعي الحسابات؛
 مشرف على مراجعة الحسابات؛
 مدير ومساعد خاص لكبير الشركاء؛
 كوبرز آند ليبراند، لوساكا

المهام المضطلع بها

مراجعة الحسابات

قام بمراجعة حسابات شركات من القطاع الخاص ومؤسسات شبه حكومية على حد سواء. وشملت أنشطة تلك الشركات بصورة رئيسية الصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة والجملة، والبناء، والزراعة، والنقل (بالشاحنات)، والكنايس، والفنادق، والخدمات المالية. وكان من بين الزبائن الرئيسيين شركة أنتركونتيننتال المحدودة للفنادق، وصندوق التوفير الوطني الزامبي، والشركة الوطنية المحدودة لتجارة الجملة والتسويق في زامبيا، وشركة النقل بالشاحنات، وشركة بريميوم Premium للصناعات النفطية، والمصرف التجاري الوطني في زامبيا.

المساعد الخاص لكبير الشركاء

تركز عمله أساساً على الزبائن الجدد والمتوقعين. وكان يتضمن تجميع وتحليل البيانات وإعداد مختلف التقارير المالية من قبيل تقييمات الأسهم، وتوقعات التدفقات النقدية، وتقييم المشاريع/الأعمال التجارية، والاتصال بالمؤسسات المالية.

شباط/فبراير ١٩٨٠ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢: مساعد كبير الموظفين؛

كبير الموظفين؛

شركة كوبرز آند ليبراند؛ لندن

عمل ضمن فريق في مجموعة خدمات الأعمال التجارية في مكتب لندن. اضطلع بمهام مختلفة شملت: مراجعة الحسابات؛ والتحقيقات؛ وإعداد الحسابات القانونية والإدارية؛ والإشراف على مسائل سكرتارية الشركة؛ وإعداد مختلف التقارير المالية.

الأنشطة الأخرى

عضو لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المستقلة للمراجعة من ١ كانون الثاني/يناير حتى الآن

عضو لجنة الميزانية والمالية في محكمة العدل الدولية التي تتخذ من لاهاي مقراً لها، في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦

عضو بحكم منصبه في مجلس معهد المحاسبين العموميين القانونيين في أوغندا، من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في المصرف التعاوني الأوغندي، ١٩٩٦ - ١٩٩٨، ورئيس اللجنة الفرعية لمراجعة الحسابات في مجلس الإدارة

عضو نادي الروتاري في ليلونغوي ١٩٩٢-١٩٩٣.

أمين خزانة فخري لمدينة كيتوي (زامبيا) ولغرفة التجارة والصناعة المحلية، ١٩٨٧ و ١٩٨٨

عضو اللجنة التنفيذية للرابطة المعتمدة للمحاسبين القانونيين، فرع زامبيا، ١٩٨٧